CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

يُحظر **اقتباس** محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم

7 أيلول/سبتمبر 2009، الساعة 17/00 بتوقيت غرنيتش

(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت نيودلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 8 أيلول/ سبتمبر بتوقيت طوكيو

UNCTAD/PRESS/PR/2009/040*
Original: English

الأونكتاد يعرض نهجاً ابتكارياً لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي يدعو إلى اتباع نهج جديد متعدد الأطراف لإدارة أسعار الصرف مكملاً لضوابط تنظيمة مالية أكثر صرامة

جنيف/نيويورك، 7 أيلول/سبتمبر 2009 - جاء في تقرير هام صادر عن الأونكتاد أن وضع ضوابط مالية أكثر فعالية لتنظيم عمليات الأسواق المالية، وزيادة فعالية الإشراف على هذه العمليات، هما أمران لا غنى عنهما للحيلولة دون تكرار حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. ولكن من الأهمية بالقدر ذاته إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي بهدف تخفيض نطاق المكاسب التي تُجنى من المضاربة بالعملات وتجنُّب الاختلالات التجارية الكبيرة. ويحمل التقرير، العنوان "تقرير التجارة والتنمية، 2009"[1] (يشار إليه فيما بعد بعبارة "التقرير")، ويعرض نهجاً ابتكارياً يمكن اتباعه في عملية الإصلاح هذه، مشدِّداً على استقرار أسعار الصرف الحقيقية.

كما يحمل التقرير، الذي صدر اليوم، العنوانين الفرعيين "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: الأسباب الجذرية والدروس المستفادة" و"الإصلاح المالي والنقدي الدولي".

ويرد في الدراسة أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة هي انعكاس لهيمنة الأنشطة المالية الصرفة على الأنشطة الإنتاجية الحقيقية، وأن الإيمان الأعمى بكفاءة الأسواق المالية الحرة قد أغرى الحكومات والمشرِّعين بحيث

---

* للاتصال: Press Office:+41 22 917 5828 unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

(1) **تقرير التجارة والتنمية، 2009:** (رقم المبيع: E.09.II.D.16, ISBN: 978-92-1-112776-8) يمكن الحصول عليه من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة على العناوين المدرجة أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في كثير من البلدان. السعر: 55 من دولارات الولايات المتحدة. أما بالنسبة للمقيمين في البلدان النامية وبلدان جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، فهناك سعر خاص هو 27.50 دولار؛ وسعره للمقيمين في أقل البلدان نمواً 13.75 دولار. وبإمكان المقيمين في بلدان أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلبياتهم أو يوجهوا استفساراتهم إلى العنوان التالي: United Nations Publications/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland، رقم الفاكس: 917 22 41 + 0027، البريد الإلكتروني: unpubli@un.org؛ أما المقيمون في بلدان أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وشرق آسيا فيمكنهم الاتصال بالعنوان التالي:,United Nations Publications,Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A.، رقم الهاتف: 963 212 1 8302+ أو 9646 253 800 1+، رقم الفاكس: 3489 963 212 1+، البريد الإلكتروني: publications@un.org، موقع الإنترنت: http://www.un.org/publications.

باتوا غير مقدِّرين مدى المخاطر وساعين إلى إلغاء الضوابط التنظيمية. وكانت نتيجة ذلك أنه بات بإمكان جهات من القطاع الخاص الانخراط في عمليات استدانة مفرطة ونشر الفوضى في النظم المالية الوطنية والدولية.

إن التخلص من الأدوات المالية، التي ليس لها مردود اجتماعي، والحيلولة دون حدوث أزمات مالية مماثلة مستقبلاً يتطلب وضع لوائح تنظِّم نشاط الأسواق المالية تنظيماً أكثر فعالية. ويقول واضعو التقرير إن عملية إصلاح الضوابط التنظيمية هذه ينبغي تنسيقها دولياً وأن تشكل جزءاً من عملية إصلاح شامل لكامل النظام النقدي والمالي الدولي.

ÑÐ ÑåY ŭK ┌ Ñ˙ ỷ Y Ů Ǒ ÑŮi ỷ Ñ ỷ ỷнЧ ỷ x Y ŭ ĭKK̃ ỷǑ Ñ ỷǒỷκ ỷ Ғỷ Ñ ỷ κÑ Ů ỷ

جاء في التقرير أن أجزاءً كبيرةً من الأسواق المالية قد باتت منفصلة تماماً عن أنشطة القطاع "الحقيقي". فعمليات إصدار سندات مقابل الدين وغيرها من "الابتكارات" المالية قد قطعت العلاقة بين المقرضين - وبخاصة المصارف - والمقترضين. فقد بيّن الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، في استعراضه لتقرير التجارة والتنمية، أنه "ازداد نصيب الصناعة المالية في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة من 5 في المائة إلى 8 في المائة في الفترة بين 1983 و2007، بينما ارتفع نصيب هذه الصناعة في مجموع أرباح الشركات من 7.5 في المائة إلى 40 في المائة".

كما نوّه أنه "كان ينبغي لواضعي السياسات أن يكونوا حذرين من صناعة ما فتئت تسعى إلى توليد مردودات مفرطة في اقتصاد ينمو بخطى أبطأ كثيراً من ذلك".

وجاء في التقرير أن كثيراً من الأدوات المالية الجديدة قد أضعفت قدرة المؤسسات المالية على إدارة المخاطر، وشجعت على نمو نظام مالي موازٍ عديم الشفافية وذو ضوابط تنظيمة ضعيفة وقليل رؤوس الأموال. ومن المشكوك فيه للغاية ما إذا كانت هذه الأسواق المالية تسهم في الرفاه الاجتماعي. ويبين التقرير أن زيادة التمويل لا تفضي دوماً إلى التعجيل بخطى نمو الناتج؛ فثمة عتبة قد يكون بعدها للنظم المالية الأكبر حجماً أثر سلبي في نمو الناتج.

والغالبية الكبيرة من المشاركين في الأسواق المالية يستجيبون للمجموعة ذاتها من "الأنباء" بأنماط متشابهة جداً من المخاطرة. وهذا هو ما يجعل المضاربة المالية تفضي إلى ارتفاع أو هبوط سريعين في الأسعار، بل وحتى إلى تقلبات في الأسواق باتجاه لا تبرره المبادئ الأساسية للاقتصاد. وعلى وجه الخصوص، فقد عملت المضاربة على زيادة تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية وأحدثت عدم استقرار في أسعار الصرف وانحرافاً فيها. ويمكن لهذه الأمور أن تُلحق ضرراً مستديماً في الاقتصاد الحقيقي وفي النظام التجاري الدولي.

وجاء في التقرير أن "تجربة الأزمة الراهنة تدعو إلى التشكيك في الرأي السائد بأن إزالة جميع العقبات التي تعترض تدفقات رؤوس المال الخاصة عبر الحدود هي أفضل وصفة يمكن تقديمها للبلدان من أجل التعجيل بخطى تنميتها الاقتصادية". لكن تحرير التدفقات المالية من القيود ما برح عقيدةَ علم الاقتصاد التقليدي والمؤسسات المالية الدولية على امتداد السنوات الثلاثين. إن التشجيع على إدارة الحسابات الرأسمالية إدارة استباقية و فعالة قد يمنح البلدان مرونة كافية في إدارة سياساتها الاقتصادية الكلية المحلية وتحسين فرص استقرارها الاقتصادي. ومن شأن هذا النهج أن يمنع تدفقات رأس المال الخاصة و الغير المستقرة من إحداث تقلبات في أسعار الصرف وانحرافات بإمكانها زعزعة استقرار النظم المالية المحلية. كما أن بإمكان هذا النهج أن يساعد على تحسين موثوقية إشارات الأسعار في الأسواق المحلية وعلى تحسين الأوضاع اللازمة من أجل تخصيص الموارد بكفاءة ومن أجل الاستثمار الدينامي.

Ñỷ K ỷ Ñ ỷ Ñ ↑ Ñ↑Ñ ɵ ũĂ Ůi KỷнЧY Ů ỷĭκÑY

يشير التقرير أيضاً إلى مواطن الضعف في نظام احتياطيات دولي يستخدم عملة وطنية كرصيد احتياطي. فهذا النوع من النظم يعتمد دوماً على ما يتخذه المصرف الذي يُصدِر هذه العملة من قرارات في مجال السياسة النقدية، وهي قرارات تُتَّخذ وفقاً لاحتياجات السياسة الوطنية ولأفضلياتها؛ فهي لا تراعي احتياجات نظام المدفوعات الدولي والاقتصاد العالمي. ومن المساوئ الأخرى لهذا النظام أنه، عند حدوث حالات اختلال في الحسابات الجارية، يَفرض

عبءَ التكيف بكامله على البلدان التي تعاني حالات عجز. وقد عزز صندوق النقد الدولي هذه النزعة الانكماشية بفرضه سياسات تقييدية على بلدان العجز كجزء من شروطه الإقراضية، بدلاً من حث بلدان الفائض على انتهاج سياسات أكثر توسعيةً. في حين ان بلدان العجز التي تُصدِر عملة احتياط، كالولايات المتحدة، هي فقط الغير ملزَمة بالتكيف مع العدد المتزايد من حالات الاختلال في الحسابات الجارية.

ويجادل أخصائيو الأونكتاد الاقتصاديون في التقرير بأن لا إدارة حسابات رؤوس الأموال ولا عملة احتياط دولية جديدة ستحل المشكلة الرئيسية التي تواجه كثيراً من البلدان، لا سيما بلدان الاقتصاد السوقي الناشئة، في عالم يتصف بدرجة عالية من التكامل المالي، ألا وهي مشكلة إدارة أسعار الصرف. فليس من الممكن لبلد أن يستوعب الصدمات الخارجية بكفاءة، سواءً باعتماد أسعار صرف مرنة تماماً أو باعتماد أسعار صرف ثابتة تماماً. ومن ثم، فهم يقترحون على البلدان أن تعتمد نظاماً قوامه أسعار صرف مرنة يمكن التحكم بها. ويستهدف هذا النظام سعر صرف حقيقياً يكون متوافقاً مع حالة حسابات جارية قابلة للاستدامة. ونظراً لأن سعرُ الصرف هو قيمة متغيرة يدخل في حسابها ما لا يقل عن عملتين، فثمة فرصة أفضل كثيراً لتحقيق نمط مستقر لأسعار الصرف في إطار متفق عليه اتفاقاً متعدد الأطراف فيما يتعلق بإدارة أسعار الصرف.

ويجادل الأونكتاد بأنه يلزم استحداث نظام نقدي جديد يقوم على مبادئ وقواعد متفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل تحقيق استقرار اقتصادي كلي في الاقتصاد المعولمَ ومن أجل إتاحة فرص متكافئة لجميع الجهات الفاعلة في التجارة الدولية. ويشير التقرير إلى أهمية تثبيت أسعار الصرف **الحقيقية** عند مستوى قابل للاستدامة. ومن شأن نظام من هذا القبيل أن يسهم إلى حد كبير في التقليل من نطاق تدفق رؤوس أموال المضاربة التي تسبب عدم استقرار في النظام المالي الدولي وتُشوِّه نمط التجارة. ومن شأن إرساء سعر صرف حقيقي مستقر عند مستوى تنافسي أن يحقق عدداً من الأهداف في آن واحد، وهي:

- الحد من المضاربة، حيث إن السببين الرئيسيين الدافعين على المضاربة في العملات هما التضخم وتفاوتات أسعار الصرف، ويمكن التعويض عنهما بإجراء تغيرات في أسعار الصرف الإسمية.
- منع حدوث أزمات عملات، حيث سيزول الحافز الرئيسي على المضاربة في عملات البلدان عالية التضخم، ولن يحدث مغالاة في سعر الصرف و هي أحد العوامل الرئيسية المزعزعة للاستقرار لدى البلدان النامية على امتداد السنوات العشرين الماضية.
- الحيلولة دون حدوث اختلالات عالمية أساسية ومستديمة وتجنّب ما يستتبع ذلك من وقوع البلدان النامية في فخ المديونية.
- تجنب المشروطية المسايرة للدورات الاقتصادية، وهي شروط برامج مساعدات صندوق النقد الدولي التي يسعى من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مثل تقليص الإنفاق الحكومي ورفع أسعار الفائدة. فبإمكان البلدان التي تواجه ضغطاً لتِخفيض قيَم عملاتها أن تتلقى تلقائياً مساعدة مالية من خلال اتفاقات مبادلة أو من خلال تدخل مناظر من قِبَل البلدان التي تواجه ضغطاً لزيادة قيَم عملاتها.
- التقليل من ضرورة الاحتفاظ باحتياطيات دولية للمحافظة على أسعار الصرف، ويمكن أن يواكب ذلك منح حقوق السحب الخاصة دوراً أقوى، إذا ما رُصِدت مخصصات هذه الحقوق في ضوء حاجة البلد إلى سيولة دولية بغية تثبيت سعر الصرف الحقيقي لعملته عند مستوى متفق عليه اتفاقاً متعدد الأطراف.

ويرى التقرير أن من شأن نظام متعدد الأطراف من هذا القبيل أن يتصدى لمشكلة المضاربة و كذلك التصدي لمصدر عدم استقرار التدفقات الرأسمالية.

*** ** ***